

تجربة الاستثمارات الأجنبية العربية لتشيد القرى والمنتجعات السياحية في الجزائر
The experience of Arab foreign investments for the construction of villages
and tourist resorts in Algeria

د. طرويا ندير

أستاذ محاضر ب، جامعة أدرار

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

nadirt21@yahoo.fr

تاريخ القبول للنشر: 2018/12/31

تاريخ الاستقبال: 2018/12/22

الملخص:

غالبا ما كانت تقتصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على قطاع المحروقات والمواد الأولية لما يوفره هذا القطاع من مكاسب لا حصر لها، غير أن في الآونة الأخيرة بدأت تظهر منافذ أخرى لتلك الاستثمارات في الجزائر أهمها قطاع الأشغال والبنى التحتية، خصوصا المرافق السياحية، ولذا كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على أهم مظاهر الانفتاح للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا العربية، في مجال تشييد وإقامة المنتجعات السياحية في الجزائر، وكان من أهم نتائج البحث هو ضعف نسب الإنجاز وتواضعها، إلى جانب تركزها في الشمال دون الجنوب، ولعل السبب في ذلك هو كثرة المعوقات التي تحول دون تدفق تلك الاستثمارات وتوسعها.

الكلمات المفتاحية: صناعة السياحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المشاريع، الجزائر

التصنيف JEL: E2، Z32

Abstract :

Foreign direct investment in Algeria has often been confined to the fuel and raw materials sector. This sector has made countless gains. Recently, however, other outlets have begun to appear in Algeria, most notably the works and infrastructure sector, especially tourist facilities. The objective of the study is to identify the most important aspects of openness to foreign direct investment, especially the Arabic ones, in the field of construction and establishment of touristic resorts in Algeria. The most important result of the research is the weakness of achievement rates, as well as its concentration in the north rather than the south.

This is due to the large number of obstacles that prevent the flow and expansion of these investments.

Key words: tourism industry, foreign direct investment, enterprises, Algeria

JEL Classification: E2، Z32

المقدمة:

العولمة، العالمية، الهيمنة، مصطلحات كثر الحديث عنها مؤخرا للتعبير عن التطور الرهيب للاقتصاد العالمي وتحوله إلى قوى اقتصادية كبيرة، تحتكر كل منها نصيبا معتبرا من الموارد الاقتصادية، ضمن اطار عام من المنافسة الشرسة والصراعات العنيفة، أدت في معظم إلى انفجار العديد من الأزمات والاختلالات المالية، الإقليمية والعالمية، فلم يعد للمؤسسات الصغيرة أو الضعيفة دور يذكر، في

ظل تعاظم الدور الكبير للشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة على حركة الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال متخطية الحدود المكانية والزمنية.

ومن جانبها فقد ادركت بعض الدول العربية أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الفرص التي تتيحها، والاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، بدلاً من الجلوس على دفة المتفرجين أمام التحولات الراهنة، ولذا أطلقت العنان لبناء الخطط الاستراتيجية وتوفير الأساليب الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لمجالات معينة عوض قطاع المواد الأولية، الذي كان ولا زال يستهوي هذا النوع من الاستثمارات. وهو الكلام الذي ينطبق على بلد مثل الجزائر بمقوماته ومؤهلاته، فجّل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تتمركز في قطاع المحروقات، لكن الجديد في الأمر هو اكتساح تلك الاستثمارات - خاصة العربية - لمجالات البناء والتشييد على غرار القرى والمنتجعات السياحية والتي لم تكن معروفة من قبل. وبناء على هذا سنحاول من خلال البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل مظاهر انفتاح الاستثمار الأجنبي العربي على تشييد القرى والمنتجعات السياحية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات عدة أهمها:

- ما السبب وراء تحول السياحة إلى صناعة وفيما تتمثل مكوناتها وتصنيفاتها؟
- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي أشكاله والمراحل المفضية لاستيطانه؟
- ما هي ظروف الاستثمارات الأجنبية العربية إقليمياً وعربياً؟

أهمية الدراسة:

يمكن أن نلمس أهمية الدراسة من خلال الدور المتنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، خاصة الاستثمارات العربية التي تحاول أن تصنع لنفسها مكاناً في معترك التحولات الاقتصادية العالمية، وتشتد أهمية الموضوع من كونه يسلط الدور على حركة هذا الصنف من الاستثمارات في الجزائر بعيداً عن دائرة المحروقات وما يمكن أن يحققه من فرص ومزايا على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بصناعة السياحة من حيث المفهوم، الأشكال والمكونات.
- إبراز المفاهيم المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها الأشكال، المزايا والدور المنوط بالشركات متعددة الجنسيات.
- إلقاء الضوء على الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة العربية.
- التعرف على أهم الاستثمارات الأجنبية العربية بالجزائر في قطاع التشييد والبناء.

منهج الدراسة:

سنحاول تبني المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة جوانب الدراسة، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا السياحة. كما حاولنا الاستعانة بالمنهج الاستنباطي في تفسير العلاقة بين معطيات الجداول والأشكال الواردة في البحث.

فرضيات الدراسة:

تتمحور الدراسة حول فرضية جوهرية وأساسية وهي أن الاستثمارات الأجنبية العربية في مجال تشييد القرى والمنتجعات السياحية لا تزال فتية وإن مستويات الإنجاز بها جد ضعيفة، على الرغم من أنها تجربة جريئة وتستحق الدعم والمساندة.

الدراسات السابقة:

1. بعداش، عبد الكريم، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007-2008. كان الهدف من الدراسة هو معرفة الآثار المبدئية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة خلال الفترة 1996-2005، وكان من بين نتائج الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة المذكورة أثرت سلبا على ميزان المدفوعات الأمر الذي ينبغي متابعته قبل أن تصبح التدفقات المالية إلى الخارج لهذا الاستثمار أحد المشاكل التي يواجهها ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والبعيد.

2. بوراوي، ساعد، 2017، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، غير منشورة، 2016-2017، الهدف من الدراسة هو الوقوف على تأثير الاستثمارات الأجنبية على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب، وكان من أهم نتائج البحث أنه لوحظ ركود وتراجع للاستثمارات السياحية خصبة الأجنبية منها على الرغم من القوانين والتشريعات المحفزة، وتراجع الفجوة المعانية بين الاستثمارات المرخصة والمنفذة إلى الطبيعة الطاردة لمناخ الاستثمار السياحي في الجزائر بسبب كثرة المشاكل والعراقيل.

3. اسماعيل، محمد، جمال قاسم حسن، 2017، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو، 2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب زيادة الكتلة النقدية وتحرير التجارة وتقديم التسهيلات الضريبية، وبالمقابل ارتفاع التضخم وزيادة مستوى العجز في ميزان المدفوعات يؤثر عكسيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلال هذه الدراسة سنحاول الوقوف على الأوجه الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر والمتمثل في استهداف بناء القرى والمنتجعات السياحية والتي لم تكن معروفة من قبل، إذ غالبا ما كانت الاستثمارات الأجنبية تتدفق في قطاع المحروقات والقطاع الصناعي بكونهما مصادر للأرباح الطائلة والمضمونة.

هيكل الدراسة:

سيتم معالجة الإشكالية على ضوء المحاور الآتية:

أولا. الإطار النظري لصناعة السياحة والجوانب ذات الصلة.

ثانيا. الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جوانب نظرية وتمثيل عربي.

ثالثا. الاستثمار الأجنبي العربي في الجزائر والتجربة المبدئية لبناء القرى والمنتجعات السياحية.

العرض:

أولا. الإطار النظري لصناعة السياحة والجوانب ذات الصلة.

تعتبر السياحة من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية المعروفة منذ القدم، إلا أن الاهتمام الفعلي بها لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة، إذ بات يُنظر إليها كصناعة لا تقل عن أي صناعة أخرى بخصوص حجم المنافع التي تحققها، كتسريع الاقتصاد وتنويعه وامتصاص البطالة وتنمية الأقاليم النامية في الدولة.

1. مفهوم صناعة السياحة:

إن أول محاولة لتعريف السياحة من الناحية الاقتصادية ظهرت سنة 1910، وذلك باعتبارها "مجموع العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية والتي ترتبط مباشرة بالدخول، والبقاء والتحرك الذي يقوم بها الأجانب داخل أو خارج دولة معينة أو مدينة أو إقليم" (بخاري، 2012، 5)، ومن الناحية الاجتماعية فتعرف على أنها "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة" (بوعكريف، 2012، 10)، والحقيقة هذا التعريف يعكس الهدف الجوهرى من القيام بالسياحة -داخليا وخارجية- وهو الرغبة في الترفيه عن النفس وتغيير الجو والعودة بنفس جديد.

أما في المؤتمر الدولي (الراحة-الاستجمام -السياحة) الذي عقد في بريطانيا تحت رعاية الاتحاد الدولي لخبراء السياحة العالميين وجمعية السياحة في بريطانيا فقد عرفت السياحة في هذا المؤتمر "بأنها أنشطة معينة يختارها من يقوم بها خارج نطاق محل إقامته وربما تشمل أو لا تشمل الإقامة الليلية بعيدا عن المنزل" (عمر، 2010، 8)، ورغم صغر التعريف إلا أنه أعطى مفهوم شامل للسياحة بحيث اعتبرها تتضمن كل تنقل أو نشاط يقوم به السائح خارج حدود إقامته.

وعلى ذكر مصطلح السائح، فقد حظي هو الآخر باهتمام خاص من طرف العديد من الباحثين من أجل الوصول إلى مفهوم دقيق له، وفي هذا السياق فإن منظمة السياحة العالمية ترى أن السائح هو "كل شخص يسافر خارج موطنه، أي محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده (السائح الوطني) أو بلد آخر (السائح الأجنبي) لفترة تزيد عن 24 ساعة، مما يعني أن مواطني أي دولة الذي يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدول التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى يعدّون في عداد السائحين، حيث أن إنفاقهم أثناء الزيارة يعتبر دخل إضافي للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي جلبوها معهم نتيجة لعملهم بالخارج" (عمر، 2010، 11). ويشهد عدد السواح نمو كبيرا على المستوى العالمي، إذ وفقا لتوقعات منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization، فإن عدد السواح يتضاعف ليصبح 937 مليون زائر سنة 2010، أي ما يقرب من مليار سائح (الخضيري، 2005، 274).

واستنادا إلى مفاهيم السياحة السابقة الذكر، ذهب البعض إلى استنباط خمس خصائص أساسية للسياحة تتمثل في: (المغربي، 2016، 10-11):

- أ. أن السياحة تفيد انتقال الشخص من مقر إقامته الأصلي إلى بلد آخر خارج حدود دولته أو داخل حدود نفس الدولة؛
- ب. أن هذا الانتقال يكون بصفة مؤقتة وليس على سبيل الإقامة الدائمة؛
- ج. أن هناك سببا أو أكثر وراء عملية الانتقال هذه، كالانتقال بغرض الترويح أو التسلية أو الدراسة أو الاستشفاء؛ أو حضور الاجتماعات أو المؤتمرات أو القيام بنشاط عمل مؤقت إلى غير ذلك من الأغراض؛
- د. إذا كان انتقال الشخص من بلد إلى آخر بغرض العمل فإن ذلك ليس من السياحة.

2. أصناف السياحة:

يمكن تصنيف السياحة إلى عدة أنواع أو مستويات تبعا للدوافع والرغبات والأهداف المرجوة من ورائها، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية، بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على نشأتها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما رافقهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعية خاصة لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات والمعارض، الأمر الذي دفع إلى خلق نوع من الخدمات والتسهيلات والتجهيزات، ناهيك عن توفير عناصر الجذب اللازمة (السياسي، 2001، 41).

كما يمكن كذلك تصنيف السياحة استنادا إلى معايير متنوعة، منها معيار المسافة والبعد المكاني الذي يقطعه السائح ومعيار الزمن الذي يقضيه في سفرته، ومعيار سبب الرحلة أو السفر، ومعيار منشآت النوم، ومعيار الاستمرارية وأخيرا معيار التنظيم (المكان الذي يقصده السائح والهدف من ذلك ووسيلة النقل والإيواء ومستوى الأنفاق ومدة الإقامة ومستوى التنظيم والجهة المنظمة) (غرايبة، 2012، 103).

لكننا سنحاول في بحثنا الاقتصار على أنواع السياحة من حيث معيار الموقع الجغرافي والذي يقسم السياحة إلى سياحة داخلية وأخرى دولية وذلك لسببين اثنين أولهما، أننا لا نود الإطالة في ذكر جميع تلك الأنواع لكثرتها، والسبب الثاني، أنه مهما تعددت أنماط السياحة إلا أنها لا تعدو أن تكون إما داخلية أو خارجية، وعلى ذلك فإن المستويين الأخيرين ينطويان على الاتي: (المغربي، 2016،

2-1. السياحة الداخلية:

وتشمل حركة الأفراد إلى المناطق المتواجدة في بلدانهم الأم، مثل زيارة سكان شمال الجزائر لصحرائها خلال عطلة الشتاء للاستمتاع بمناظرها الخلابة الممتدة بين تمرناست واليزي وأدرار وتيميمون إلى غاية غرداية وما جاورها. لكن هذا المفهوم (مفهوم السياحة الداخلية) يختلف عند بعض الدول، فنجد أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر فإذا كانت 100 كلم أو أكثر بعيدا عن مقر إقامته يعتبر سائحا داخليا. (كافي، 2014، 26)

2-2. السياحة الدولية أو الإقليمية:

وتتمثل في قدوم السواح من خارج الوطن الأم، مثل أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية، ويتميز هذا النمط من السياحة بان السائح يبحث عن أسباب الهدوء والاستجمام وتحقيق أهدافه كالشعور بالأمان والحرية، وحسن المعاملة من قبل السكان الأصليين، وفي ذات الوقت يعد هذا النوع من السياحة مصدرا هاما للنقد الأجنبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يفصل بين السياحة الدولية والإقليمية، ذلك أن التعريف السابق يخص السياحة الدولية، في حين أن السياحة الإقليمية هو السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند)، حيث تتميز السياحة الإقليمية بقلّة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة. (السيسي، 2001، 43).

3. مكونات السياحة:

يشترك النشاط السياحي ويتكامل مع العديد من المجالات المختلفة، ولذا فان مكونات السياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط تتمثل في: (كافي، 2014، 23)

3-1. عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية ومدن الملاهي والألعاب.

3-2. مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم والاستراحات.

3-3. خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر، ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والأدلاء السياحيين.

3-4. خدمات النقل: تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المناطق السياحية.

3-5. خدمات البنية التحتية: تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات.

3-6. عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهيكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

4. أهمية صناعة السياحة وخصائصها:

تشكل الصناعة السياحية عنصرا جوهريا في الاقتصاد العالمي مما جعلها تتحول إلى صناعة عالمية حيث تتنافس الدول في هذا المجال، فافتتاح الدول بأهمية الصناعة السياحية دفعهم إلى اتخاذ إجراءات عديدة لتأمين السياحة في خطة تحفيز الاقتصاد لمواجهة الأزمة، حيث اتخذت الصين إجراء عبر إدخال صناعة السياحة في خطة تحفيز الاقتصاد لمواجهة الأزمة بغلاف مالي تجاوز 100 مليار دولار، كما أعلنت تايلاند عن 100 ألف تذكرة سفر مجانية لزيارتها وكوريا الجنوبية أعلنت عن رحلات مجانية للأجانب المقيمين فيها، أما إمارة دبي فقد قامت بحملات إعلانية وترويجية ضخمة وكذا تخفيضات تصل إلى 60% وأيام مجانية للنزلاء ومنح

حواجز في الفنادق والمطاعم وذلك في 8 أسواق رئيسية مصدرة للسياحة إلى دبي وهي بريطانيا وألمانيا وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي والصين والهند وأستراليا (عبود، 2014، 06).

فالسياحة هي احدى الصناعات سريعة النمو في العالم وهي كثيفة العمالة للغاية، ومصدر مهم للتنمية والتوظيف، خاصة للذين تقل لديهم فرصة الوصول إلى سوق العمل، وعلى الرغم من الانتكاسات الموسمية، إلا أن معدل السياحة الدولية زاد بمقدار 4.3% في المتوسط سنويا بين سنتي 1995 و 2010 ففي عام 1950 سجلت صناعة السياحة معدل سياحة دولية وافدة بلغ 25 مليون سائحا فقط، ونما معدل الوصول إلى 277 مليوناً عام 1980، و 675 مليوناً عام 2000، و 922 مليوناً عام 2008، و 940 مليوناً عام 2010، و 1.035 مليوناً سنة 2012، ومن المتوقع أن يستمر النمو مستقبلاً (منظمة العمل الدولية، 2013، 03).

ثانياً. الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جوانب نظرية وتمثيل عربي.

يمكن ادراك مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تسابق دول العالم لاستقطابها بتوفير سلسلة من التسهيلات والحوافز، وتفاوت درجة الاستفادة من تلك الاستثمارات من دولة إلى أخرى بحسب استعداداتها، لكن قبل ذلك دعنا نتساءل عن مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأصنافها وواقع علميا وعربيا.

1. تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأشكالها:

إن من بين المفاهيم التي سبقت في هذا المجال التعريف الذي يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "انتقال احد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهم في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز" (المراغي، 2016، 27)، أما في الموسوعة الحرة فالمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو "تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على فرع أجنبي تابع، و(أو) ممارسة السيطرة أو (تأثير كبير) على إدارة الشركات الأجنبية" (الموسوعة الحرة). أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فتري أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة لأشخاص أو هيئات أو مؤسسات تابعة لدولة ما التي تحاول الوصول إلى ذلك الهدف من خلال هيئات أو شركات خارج حدود تلك الدولة التي يقطن بها المستثمر الأجنبي، وعادة ما تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل ولها درجة عالية من التأثير على إدارة وسياسة الشركة المستثمر بها (الفارس، 2013، 152)، والملاحظ أن هناك تشابه شديد بين هذا التعريف والتعريف الذي انتهى إليه صندوق النقد الدولي.

حيث اعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية وهو يعكس سعي كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة باقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (قدي، 2003، 251).

ويشير التعريف الأخير إلى بعض المزايا التي يحظى بها المستثمر الأجنبي وهي تمتعه بالنفوذ في إدارة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن ارتباط المستثمر الأجنبي بهذه المشاريع يكون لفترة طويلة، لذلك يتم تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في حساب رأس المال طويل الأجل، وهذا ما يفسر اشتغال الاستثمار المباشر (إلى جانب رأس المال) على التكنولوجيا، والخبرات المختلفة، فهو حزمة من الأصول يتضمن وقتاً طويلاً وجهداً أكبر للحصول على الأرباح (شلفوم، 2012، 18).

ويمكن القول بعد كل ما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال لتتجاوز الحدود الدولية من جل إقامة مشاريع مختلفة في البلد المستقبل مقابل الحصول على امتياز تطوير وإدارة تلك المشاريع وتحقيق أرباح معتبرة. وللاستثمار الأجنبي المباشر أوجه عدة، ومظاهر مختلفة، فإلى جانب الأشكال المألوفة للاستثمارات الأجنبية والمتمثلة في مشروعات صناعية أو زراعية أو

خدمة أو تمويلية، فقد تكون كذلك على شكل توطين لشركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية والتي تمثل إما فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع لأي نوع من الأنشطة الإنتاجية أو الخدمة، كما يمكن أن تكون هذا الاستثمارات على شكل عمليات لاحتواء شركات أخرى أو امتلاكاً لحصة من أسهم الشركات القائمة بهدف الارتقاء بالمستوى الإنتاجي أو الخدماتي (المراعي، 2016، 30-31).

ليس هذا فحسب بل من الممكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة على شكل: (الفارس، 2013، 153)

أ- المشروع المشترك Joint-Venture: ويعني التعاون بين شركتين أو أكثر من الدولة المستثمرة والدولة المضيفة حيث يتم إنشاء شركة جديدة من خلال المشاركة بالأموال أو الخبرات أو التكنولوجيا.

ب- المشروع المختلط Mixed Project: ويتم هذا الشكل عندما تقوم شركة من القطاع الخاص في دولة ما بالاشتراك مع شركة أخرى في القطاع العام في دولة ثانية في إنشاء مشروع استثماري، وتعتبر شركة شل Shell الهولندية العاملة في مجال النفط مع الحكومة السعودية مثالا على ذلك.

2. مراحل توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ومهما تعددت مجالات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن توطينها ونموها، ثم اكتساحها للأسواق يمرّ بخمس مراحل أساسية هي (زغيب، 2005، 6):

المرحلة (1): تبدأ المؤسسة المنتجة بالتوغل في سوق خارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي؛

المرحلة (2): تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف والتكليف لمنتجاتها المصدرة؛

المرحلة (3): عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها؛

المرحلة (4): تبدأ عملية الإنتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على الأسواق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل؛

المرحلة (5): وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، ومن ثم تصريف المنتج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.

3. محددات تمركز وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

توجد العديد من المحددات التي تؤثر قرارات المستثمرين، وتدفع بهم إلى اختيار وجهة دون غيرها لاستثماراتهم. ومن هذه المحددات ما يأتي: (الجزيرة، 2016)

- الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن مؤشرات شرعية النظام الحاكم، والتداول السلمي على السلطة، والسلم الأهلي، والتحكم في معدل التضخم.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية حول حماية الاستثمارات الأجنبية والالتزام بمقرراتها.
- استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة التنفيذية، ونزاهة أحكامه.
- جودة مناخ الأعمال والبيئة المؤسسية، ومدى تطور القوانين المتعلقة بالشركات والضرائب وسوق العمل وملاءمتها.
- السياسات الاقتصادية المتبعة في مجالات التجارة الخارجية، والنقد، والائتمان، وسعر الصرف.
- الحوافز الحكومية من أجل تشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي على وجه خاص.
- جودة البنيات التحتية (شبكة الطرق والاتصالات، الموانئ والمطارات، الربط بشبكة الكهرباء، المناطق الصناعية...).
- حجم السوق الداخلية، ومستوى الدخل الفردي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- توفر الموارد الطبيعية والسلع الأولية أو الوسيطة ومصادر الطاقة، وتكلفة تنافسية، إلى جانب توفر الموارد البشرية الماهرة واليد العاملة الرخيصة.
 - حجم سوق الأوراق المالية وعدد الشركات المدرجة، إضافة إلى وجود برامج خصخصة للشركات العمومية.
- وتختلف أهمية كل محدد من هذه المحددات باختلاف القطاعات الإنتاجية التي تستهدفها الاستثمارات الأجنبية، واستراتيجيات المستثمرين، وبلدانهم الأصلية، والأفق الزمني لاستثماراتهم (متوسط أم طويل).

4. الشركات المتعددة الجنسيات وبيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً:

إن الحديث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقود بشكل أو بآخر إلى الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات، وذلك أن هذه الأخيرة تضطلع بنقل أنشطتها الاستثمارية إلى خارج الحدود القومية، ويطلق عليها كذلك الشركات متعددة القوميات، ورغم أنها تُوصف بالشركات متعددة الجنسيات، إلا أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم، وقد ساهمت العولمة الاقتصادية في ارتفاع أعدادها حول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها أوائل التسعينات بضعة آلاف شركة، ليتجاوز عددها أواخر التسعينات 60 ألف شركة، تتوجه أغلبها إلى قطاع النفط والمواد الأولية في الدول النامية، وتنفق مبالغ طائلة في أعمال البحث والتطوير العلمي للمنتجات ودراسات التمويل والتسويق، وتتوزع أنشطتها في مصانع متعددة حول العالم (خيتاوي، 2010، 103).

فهذه الشركات تملك استثمارات في أكثر من 6 دول في العالم، في الوقت الذي تصل فيه نسبة الشركات الأمريكية الضخمة ما يناهز 80% من مجموع هذه الشركات، والتي تستطيع أن تسوق إنتاجها إلى أي نقطة في العالم، وإن تبني حزمًا من الترابطات المعقدة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية، وكان انتشار الشركات متعددة الجنسيات عقب الحرب العالمية الثانية إحدى سمات الاقتصاد الدولي المعاصر، مصحوبة بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول الصناعية الكبرى آنذاك على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، حيث ارتفعت القيمة الدفترية للاستثمارات الأمريكية خلال الفترة 1967-1978 من 56.6 بليون دولار إلى 168.1 بليون دولار، لتصل إلى 221.3 بليون دولار سنة 1982، وخلال نفس الفترة ازدادت قيمة الأسهم التي تملكها شركات ألمانيا الغربية من 3 بليون دولار إلى 13.8 بليون دولار، في حين وصلت قيمة الأسهم التي تملكها المملكة المتحدة إلى 41.1 بليون دولار في نهاية الفترة بعدما كانت في حدود 17.5 بليون دولار في بدايتها، إلى جانب ارتفاع قيمة الأسهم التي تستحوذ عليها اليابان بنسبة 168.66% خلال نفس الفترة (سبيرو، 1987، 113-116).

5. مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لا يمكن لأحد أن ينكر المزايا العديدة التي تنجر عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول، خاصة الدول النامية أين تعمل على دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية بها، وذلك أن هذه النوع من الاستثمارات يستند إلى أهداف ورؤى مستقبلية طويلة الأمد، إلا أن هذا الأمر لا يخلو من انعكاسات سياسية واقتصادية سلبية على الدول المضيفة، وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف المستوى الاقتصادي والجيوسياسي لهذه الدولة. وعلى العموم يمكن أن نحصر أهم المنافع الناتجة عن احتضان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية (خضر، 2004، 11):

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية؛
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

- تسهيل حصول الدولة المضيفة على التقنية الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات؛
- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وان كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط؛
- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية؛
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

6. الهيكل التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تمركز أي استثمار أجنبي مباشر يتطلب توفر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في رأس المال الأولي والأرباح المعاد تدويرها إلى جانب القروض، وتعتبر هذه العناصر بمثابة المكونات الأساسية العاملة على نمو واستمرار الاستثمار، ويمكن عرض محتوى كل عنصر على النحو التالي (بعداش، 2008، 51):

6-1. رأس المال الأولي: ويتمثل في المبلغ المالي الذي يرصده المستثمر من أجل شراء أسهم في مشروع البلد الأصلي، ولكي يكون الاستثمار مباشرا يشترط صندوق النقد الدولي أن يتجاوز هذا المبلغ، على الأقل، نسبة 10% من رأس المال الكلي للمشروع المستهدف.

6-2. الأرباح المعاد تدويرها: ويعني أن المستثمر لا يستطيع تحويل جميع أرباحه إلى بلده الأصلي، بل عليه أن يعيد استثمار جزء منها في توسيع حجم الاستثمار في البلد المضيف، وكما ذكرنا آنفا فإن هذه الخطوة تعد شرطا أساسيا لقبول ملف الاستثمار.

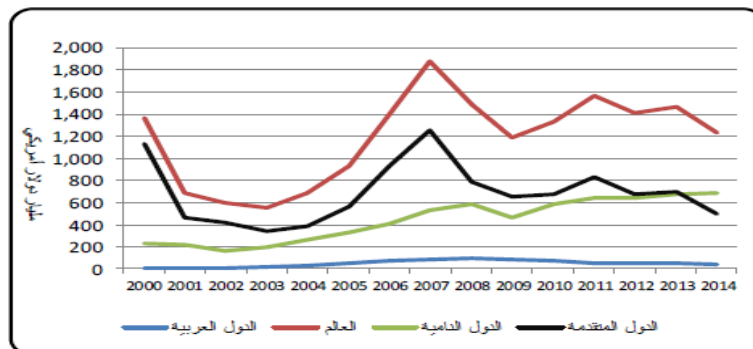
6-3. القروض داخل الشركة الواحدة: أو ما يعرف برؤوس الأموال المرتبطة بتعاملات الدين فيما بين الشركات وينطوي هذا الفرع على اقتراض الأموال، إلى جانب سندات الدين وإئتمان الموردين، بين المستثمر المباشر والفروع التابعة له والمنتشرة في عدة أماكن، حيث من الممكن أن يقدم المستثمر قروضا لتلك الفروع أو العكس (الكفري، 2010، 4).

7. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية:

هناك تذبذب كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بسبب البيئة الاقتصادية غير المحفزة، كما أن أغلب الاستثمارات تتعلق بقطاع المواد الأولية، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعت بنسبة معتبرة لتصل إلى 66.2 مليار دولار سنة 2010 بعد أن كانت تفوق 76.2 مليار دولار سنة 2009 (نجار، 2015، 15)، ولعل السبب الرئيسي في هذا التقهقر هو الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمية خلال تلك الفترة.

والواضح أن تأثيرات تلك الأزمة استمرت لسنوات بعد وقوعها، ناهيك عن الأزمة الأوروبية التي انفجرت 2010-2011، والتي أثرت هي الأخرى على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، حيث استمرت في التراجع خلال سنة 2014 نتيجة تأثيرها بتراجع أداء الاقتصاد العالمية، إضافة إلى التطورات المحلية التي تشهدها الدول العربية، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية حوالي 43.9 مليار دولار أمريكي خلال نفس السنة، إذ تصدرت الإمارات العربية المتحدة المضيفة للتدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2014 بنسبة 23% من إجمالي التدفقات، تلتها السعودية بنسبة 18%، ثم مصر والعراق والمغرب ولبنان والأردن (إسماعيل، 2017، 4).

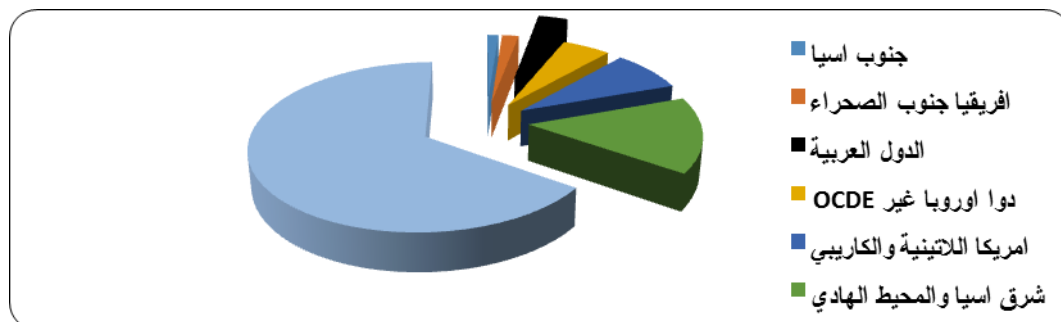
الشكل رقم 01: الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية وبعض التكتلات 2000-2014



المصدر: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص4
وحسب ذات المصدر فقد اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وإغراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أهم تلك الإجراءات هو تبني الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل الإجراءات الضرورية لنقل الملكية وتحفيز المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تخفيض متوسط نسبة التكلفة الخاصة بنقل الملكية من قيمة العقار سنة 2011 مقارنة بسنة 2007، كان أقلها في السعودية بنسبة قاربت الـ 0% مما ساعد على تحسين المؤشر الخاص بها لسنة 2007، الأمر الذي جعلها تحتل المركز الأول عالمياً سنة 2011 بعدما كانت في المركز الرابع سنة 2007 (إسماعيل، 2017، 15).

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في العالم فنجد أن حصة الدول العربية جدّ ضعيفة، بحيث لا تتجاوز 4% لسنة 2011، بقيمة إجمالية تقدر بـ 657 مليار دولار وهذا استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012. وتتجه حصة الأسد من هذه الاستثمارات إلى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 65% تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 15.5%، في حين تستحوذ دول جنوب آسيا على أقل نسبة من الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت 1.2% مثلما يعكسها الشكل أدناه.

الشكل رقم 02: ارصده الاستثمارات الدولية في العالم سنة 2011 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية لا تتوزع بشكل عادل بين تلك الدول، وإنما يخضع توزيعها لمعايير محددة مما جعل تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية يتم وفق ثلاث مجموعات أساسية هي (العباس، 2018):

تتمثل الأولى في الدول التي استقطبت الجزء الأكبر من الاستثمارات وهي السعودية (18 مليار دولار) ومصر (10 مليارات) والإمارات (8.3 مليارات) حيث استطاعت أن تستحوذ على أكثر من 58% من الاستثمارات المتوجهة إلى الدول العربية. وهذا في الأساس راجع إلى اتساع حجم السوق المصري والذي يشكل أكثر من 73 مليون مستهلك وكذلك لارتفاع القدرة الشرائية لاقتصاد السعودية والإمارات التي يفوق ناتجها المحلي أكثر من أربع مئة مليار دولار.

أما المجموعة الثانية فهي التي استطاعت أن تستقطب مبالغ متسقة مع حجمها الاقتصادي، وهي تونس والمغرب والأردن ولبنان وقطر. ويلاحظ أن دولة البحرين تستقطب مبالغ مهمة (2.9 مليار دولار) وربما هذا راجع إلى ديناميكية القطاع المالي وتطور عمليات "الأوف ستور" والصيرفة الإسلامية.

أما الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات. ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اختصارها على قطاع النفط من جهة وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام، وتباطؤ عملية الخصخصة. كما أن السودان استطاع أن يجذب مبالغ محترمة (3.5 مليارات دولار) في قطاع النفط وكذلك ليبيا ولكن بدرجة أقل.

ثالثا. الاستثمار الأجنبي العربي في الجزائر والتجربة المبدئية لبناء القرى والمنتجعات السياحية

غالبا ما ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كقادرة جوهرية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث تسعى كل دولة لتوفير البيئة المناسبة والمحفزة من أجل إغراء وجذب تلك الاستثمارات سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي وحتى في قطاع الخدمات. وفي الجزائر نجد أن جلّ الاستثمارات الأجنبية تستهدف قطاع المحروقات في المقام الأول مما شكل خلافا في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد، ولذا حاولت الحكومة الجزائرية تغيير بوصلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مجالات أخرى لإحداث نوع من التوازن على غرار القطاع السياحي الذي أصبح يعول عليه كثيرا.

1. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتنمية الصناعة السياحية الوطنية والآثار المترتب عن ذلك

يعتبر النشاط السياحي من أهم العوامل الداعمة للاقتصاد المحلي والوطني، حيث يعتبر سوقا قابلا للتوسع ليشمل كافة المجالات الأخرى كالتجارة والصناعة والزراعة، بالإضافة إلى ما يمكن أن توفره السياحة من تدفق للعملة الصعبة وخلق لمناصب الشغل وامتصاص للبطالة (سعد، 2017، 8)، وقبل هذا وذاك، فالسياحة تكتسي بعدا اجتماعيا وحضاريا، إذ تشكل حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد (كافي، 2014، 22)

فلا شك أن الاهتمام بصناعة السياحة سينتج عنه فوائد جمة وانعكاسات إيجابية يمكن حصر أهمها في النقاط التالية: (كافي، 2014، 104-107)

1-1. تداعيات السياحة على ميزان المدفوعات:

يمكن للسياحة أن تحقق فائضا في ميزان المدفوعات باعتبار أن الخدمات السياحية عبارة عن سلع وصادرات يستهلكها السائح الأجنبي، مما يعني تدفق العملة الصعبة إلى الاقتصاد الوطني، إذ يمكن حساب أثر السياحة في ميزان المدفوعات من خلال العلاقة التالية:

$$RT = \frac{BT}{BT - BM} * 100$$

حيث أن:

RT: دور السياحة في ميزان المدفوعات

BT: نتيجة الميزان السياحي

BM: نتيجة ميزان المدفوعات

كما يمكن أن يكون هناك تأثير ليس فقط بمقدار ما ينفقه السواح والمسافرون أثناء رحلاتهم، بل عن طريق ما يطلق عليه بالمضاعف الاقتصادي (المضاعف السياحي) لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة

الدخول (الرحبي، 2014، 26)، ويعرف المضاعف على انه " نسبة التغيرات الأولية والمتولدة في الدخل القومي على التغيرات الأولية" (كافي، 2014، 106).

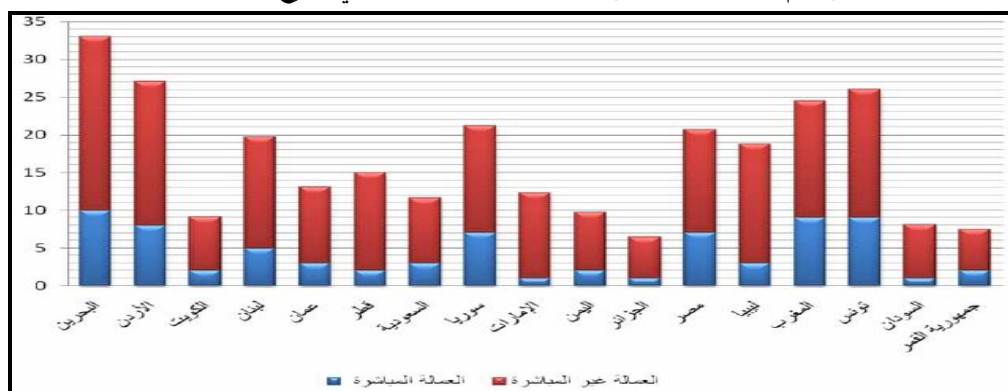
1-2. تداعيات السياحة على الاستخدام وتكوين فرص العمل:

تساعد السياحة على توفير عدد غير محدود من مناصب الشغل بما يساهم في خفض معدلات البطالة، وبما يساعد على زيادة دخل الطبقات ذات الدخل المنخفض، ومن الأمثلة على هذا هو أن تشييد فندق لاس بالماس LASPALMAS بإسبانيا أدى إلى خلق 2500 منصب عمل جديد. (الرحبي، 2014، 26)

وتشير الدراسات إلى أن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75 فرصة عمل في مجالات مختلفة، كما أن رئيس مجلس السياحة العالمي جوفري ليمان أطلق صيحة إلى دول أوروبا يؤكد فيها أن صناعة السياحة هي الطريق الوحيد لحل مشكلة 26 مليون عاطل أوروبي، والحل كما يقول أن تتركس الحكومات الأوروبية جهودها وأموالها لصناعة السياحة (السيسي، 2001، 98).

وطبقا لدراسات مكتب العمل الدولي فان معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 أو أكثر، والشكل الموالي يعطي صورة واضحة عن المناصب التي يضمنها النشاط السياحي في الدول العربية ومنها الجزائر

الشكل رقم 03: فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، سبتمبر 2008، ص 219.

1-3. تداعيات السياحة على إعادة توزيع التنمية والدخل بين الأقاليم:

تعمل السياحة على جلب المشاريع التنموية إلى الأقاليم الريفية والنائية. وتتجلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة على تنمية الأقاليم الريفية بما يلي:

- ✓ إقامة منشآت سياحية مختلفة في هذه الأقاليم، وهذا يعني وصول احد أنواع التنمية إليها؛
- ✓ إن طبيعة التشابك القطاعي المكثف للنشاط السياحي سوف يعمل على خلق العديد من الصناعات والخدمات التكميلية في هذه الأقاليم لتجهيز السياحة بمستلزمات الإنتاج؛
- ✓ تعمل السياحة على تنمية بعض الصناعات الحرفية والفلكلورية في هذه الأقاليم؛
- ✓ إقامة مثل هذه المشاريع السياحية وغير السياحية تتطلب بالضرورة إقامة العديد من مشاريع البنى التحتية المتمثلة في الماء والكهرباء وغيرها.

2. الاستثمارات الأجنبية العربية لإقامة القرى والمنتجعات السياحية في الجزائر

استنادا إلى التشريع الجزائري فانه لا توجد مشاريع استثمارية مملوكة 100% للأجانب، اذ لا يجب أن تتجاوز حصة الأجنبي في أي مشروع 49%، وتشكل الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة

2003-2015، كما أن مجموع الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع حوالي 08 شركات، تتولى الأشغال في 14 مشروعا سياحيا بتكلفة مالية تقدر ب 2.678 مليون دولار، وتقدر عدد الوظائف المباشرة في هذه المشاريع ب 5826 وظيفة (بوروي، 2017، 132)

وللعلم فإن الحكومة الجزائرية كانت تستهدف إنجاز ما يربو عن 75000 سرير لاستيعاب أكثر من 02.5 مليون سائح بحلول 2015، إلا أن معدلات الإنجاز ظلت متأخرة ضمن 713 مشروع تمت الموافقة عليه تم إنجاز 56 مشروع نهاية 2012 بطاقة إيواء تبلغ 4699 سرير، إلى جانب 450 مشروع في طور الإنجاز بطاقة تبلغ 49516 سرير أي بمعدل 72% من مجموع ما كان مخططا لإنجازه (المخطارية، 2017، 174).

وكما ذكرنا آنفا فإن مجموع الشركات الأجنبية المستثمرة بالجزائر لا يتجاوز 04 شركات منها 03 شركات عربية متمثلة في الشركات العقارية الإماراتية، الشركة الأردنية القطرية الشركة السعودية، أما الشركة الرابعة فهي تحمل الجنسية الإيطالية، والجدول الموالي يعطي نظرة مختصرة عن الورقة التقنية لكل مؤسسة.

الجدول رقم 01: الشركات العربية والأجنبية المستثمرة بالجزائر 2014

اسم الشركة	المشروع	عدد الأسرة	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دج)
الشركة العقارية الإماراتية EMIREL	فندق 5 نجوم، 36 فيلا راقية، شقق فندقية، مارينا، مجمع تجاري، مصحة، 4 أبراج سكنية، 3 أبراج تجاري	2004	1500	27.366.744
الشركة الأردنية القطرية Spa TRUST REAL ESTATE	برج سياحي يحوي مجمع تجاري، مجمع أعمال، شقق فندقية، شقق، نادي رياضي، مطعم	2500	1200	27.122.644
الشركة السعودية RUSSICA PARK	إقامة سياحية راقية A، إقامة سياحية B، مركز علاجي، حديقة مائية، بارك للألعاب، مجمع إداري	1684	1500	7.320.000
الشركة الإيطالية SARL RICARDI	قرية سياحية، مركز رياضي، حديقة مائية	1104	200	/

المصدر: بوروي، ساعد، 2017، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، غير منشورة، 2016-2017، ص 134.

وكان من المرتقب أن تسلم الشركة الأردنية القطرية أكبر مشروع فندقية وسياحي في الجزائر بداية 2017 بمساحة تتجاوز 280 ألف م²، وهو المشروع الذي يتوفر على 04 فنادق ومنتجعات بعلامة المجموعة الدولية ماريوت، إلى جانب مركز تجاري عالمي و04 أبراج إقاميه تحتوي كل منها 14 طابقا، وبرج متطور خاص بفندق 05 نجوم مع مطاعم بانوراميه ومولات تجارية ومكاتب أعمال وشقق إقاميه، أماكن للراحة والترفيه ومستودعان للسيارات تحت الأرض كما يوفر 10 الآلاف منصب عمل، منها 300 منصب دائم (بوروي، 2017، 135).

وبعد عرض هذه الأرقام المحتشمة عن وضعية الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي يمكن القول أننا دون المستوى المطلوب، وإن السياحة في الجزائر لا تزال تعاني من ضعف مزمن سينعكس سلبا على النتيجة المنتظرة من هذا القطاع، لاسيما إذا علمنا أن الكلام ذاته ينطبق على الاستثمارات الوطنية في قطاع السياحة والتي يعكسها الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تقدم الاشغال بهياكل الإيواء 2013-2014

2014			2013		
مناصب الشغل	طاقة الإيواء	مجموع المشاريع	مناصب الشغل	طاقة الإيواء	مجموع المشاريع
25526	54884	385	173893	51570	377
3797	9123	104	6850	14017	129
13006	33860	296	8093	17263	219
2971	6377	76	576	1793	21
45300	104244	861	43602	84643	746

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، غير منشورة، 2016-2017، ص175

ويكفي القول أن نسبة المشاريع المنجزة من مجموع المشاريع لم يتجاوز 2% سنة 2013، و9% سنة 2014، والمفارقة أن الجزائر تعد قطبا سياحيا بامتياز بشهادة الأجانب لما تتوفر عليه من مقومات سياحية تنوعت بين مادية وطبيعية وأثرية، والعديد من المواقع الأثرية الجزائرية سجلت في اليونيسكو كتراث عالمي اكسبه شهرة عالمية كان بالإمكان تشكلا دخلا معتبرا بعيدا عن قطاع النفط، وللإيضاح أكثر دعنا نجري مقارنة سريعة بين الجزائر وتونس من الجدولين المواليين:

الجدول رقم 03: المواقع التراثية في تونس والجزائر

الدولة	الموقع التراثي	نوع التراث	تاريخ إدراجه
تونس (7)	مدرج الجم	ثقافي	1979
	مدينة تونس	ثقافي	1979
	موقع قرطاج	ثقافي	1979
	الحديقة الوطنية اشكل	طبيعي	1980
	القيروان	ثقافي	1988
	مدينة سوسة	ثقافي	1988
	دوجا وتوجا	ثقافي	1997
	قلعة بني حماد	ثقافي	1980
	جميلة	ثقافي	1982
الجزائر (7)	واد مزاب	ثقافي	1980
	تسالي ناجير	مختلط	1982
	تمقاد	ثقافي	1982
	تيبازا	ثقافي	1982
	قصة الجزائر	ثقافي	1992

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، سبتمبر 2008، ص217. بتصرف

كل من الجزائر وتونس يملك 7 مواقع أثرية مسجلة كتراث عالمي محفوظ إلا أن مردودية السياحة في تونس اعلى بكثير من مثيلتها بالجزائر مثلما يعكسها الجدول التالي:

الجدول رقم 04: المؤشرات السياحية لكل من الجزائر وتونس 2009

2009	
تونس	الجزائر
239890	88694
6.901.406	1.911.506

طاقة الإيواء

عدد السياح الوافدين

2.8 مليار دولار

330 مليون دولار

الإيرادات السياحية

المصدر: زهير بوعكراف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، غير منشورة. 2012، ص 172.
وستظل نسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تراوح مكانها في ظل القرارات الارتجالية التي تتخذها الحكومة بين الفينة والأخرى، كان آخرها قرار اقتصار الصفقات العمومية على الشركات المحلية، الأمر شكل صفة أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهذه الأخير سجلت تراجعاً من 1.693 مليار دولار سنة 2013 إلى 1.5 مليار دولار سنة 2014 ثم 587 مليون دولار سنة 2015.

3. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعة السياحة الجزائرية:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي وغيره من القطاعات يعاني من العديد من العراقيل والمثبطات والتي تحول دون ترسيخ أوتاده في الاقتصاد الجزائري، وهذه العراقيل عديدة ومتعددة، فمنها العراقيل السياسية والقانونية، العراقيل المالية والإدارية إلى جانب العراقيل الأمنية، ويمكن حصر بعض هذه العراقيل أو المعوقات في النقاط التالية:

- استفحال كل أنواع الفساد الإداري والمالي كالبيروقراطية والمحاباة والرشوة؛
- وجود نوع من عدم الاستقرار الساسي، إذ نرى أن التشكيكية الوزارية تتغير بين وقت وآخر مما يصعب من عملية المتابعة والمحاسبة؛
- ضعف التكنولوجيا المالية وافتقار البنوك والمؤسسات المالية للاستراتيجيات الحديثة في التسيير؛
- ضعف التكوين والتأهيل؛
- وجود مشكل العقار الصناعي؛
- نقص الإحساس بالمسؤولية اتجاه ما هو مطلوب القيام به؛
- ضعف القدرة على التفاوض والإقناع لدى متخذي القرار مما يعرقل إغراء وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة

خلاصة القول أن الاستثمارات الأجنبية العربية في الجزائر لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات المتدفقة إلى باقي الدول العربية، وإن كانت الجزائر تحاول تنويع منافذ تلك الاستثمارات، كتوجيهها إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، خصوصاً بناء المرافق السياحية كالقرى والمنتجعات، إلا أن الإنجاز دون المستوى المطلوب، ولعلّ السبب يرجع إلى رزمة العراقيل والمثبطات المذكورة آنفاً، وبهذه الوتيرة ستتقهقر الصناعة السياحية الوطنية ومعها باقي القطاعات الوحد تلو الآخر، ويمكن لنا في نهاية البحث الخروج بالنتائج والتوصيات الآتية:

1. النتائج:

1. إن نسب الإنجاز لمشاريع البنى التحتية السياحية ضعيفة لا تتجاوز 2%.
2. لا توجد هناك استراتيجية جادة وواضحة المعالم للنهوض بالقطاع السياحي.
3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي لا تزال ناشئة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.
4. لا يزال الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتمركز في قطاع المحروقات.

2. التوصيات:

1. توفير بيئة خصبة ومحفزة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2. بضرورة تكوين وتأهيل مسيري القطاعات الحيوية للنهوض بتلك القطاعات وتوفير البيئة المناسبة لهم.
3. التحلي بروح المسؤولية في اتخاذ القرارات المصيرية والتفكير بجديّة في حقوق الأجيال القادمة.

المراجع المستعملة:

1. عمر، محمد العطا، 2010، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، أيام 4-6/8/2010، دمشق.
2. الخضير، محسن، 2005، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
3. المغربي، محمد الفاتح بشير، 2016، تسويق خدمات السياحة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
4. كافي، مصطفى يوسف، 2014، السياحة البيئية - تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
5. السيسي، ماهر عبد الخالق، 2001، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
6. غرايبة، خليف مصطفى، 2012، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الإلكتروني، www.Nashiri.Net
7. سعد، خليل محمد، 2017، مبادئ علم السياحة، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن
8. الرحيبي، سمير رفقي، 2014، الإدارة السياحية الحديثة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن
9. المراغي، احمد عبد اللاه، 2016، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
10. قدي، عبد المجيد، 2003، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. شلغوم، عميروش محند، 2012، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
12. الفارس، عبد الرحيم فؤاد، 2013، فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
13. خيتاوي، محمد، 2010، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق.
14. سبيرو، جون ادلمان، 1987، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، مركز الكتاب الأردني المحدودة، الأردن.
15. زغيب، شهزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 8، فيفري 2005.
16. خضر، حسن، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
17. بعداش، عبد الكريم، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007-2008.
18. الكفري، مصطفى العبد الله، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة مقدمة الى ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري، 18/05/2010، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
19. نجار، احمد منير، 2015، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الكويت، العدد 4، ديسمبر 2015.
20. اسماعيل، محمد، جمال قاسم حسن، 2017، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو، 2017.

21. بوراوي، ساعد، 2017، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، غير منشورة، 2016-2017
22. المخطارية، حري، 2017، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، غير منشورة، 2016-2017
23. بوعكريف، زهير، 2012، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، غير منشورة.
24. صندوق النقد العربي، 2008، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، سبتمبر 2008،
25. عبود، فؤاد، 2014، نحو صناعية سياحية متطورة مستدامة، مسؤولية وتنافسية، وزارة السياحة، الجمهورية اللبنانية.
26. منظمة العمل الدولية، 2013، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، إيطاليا.
27. بخاري، عبلة عبد الحميد، 2012، اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، على الموقع [http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/TE%20\(1\).pdf](http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/TE%20(1).pdf)
28. الموسوعة الحرة على الرابط https://fr.wikipedia.org/wiki/Investissement_direct_%C3%A0_l%27%C3%A9tranger (تاريخ الاطلاع 2018/02/05)
29. الجزيرة، ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟، على الموقع <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/9/18> (تاريخ الاطلاع 2018/11/18)
30. العباس، بلقاسم، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد، موقع الجزيرة على الرابط <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e2427fb-cc35-4dff-b26c-206a6c19b87f> (تاريخ الاطلاع 2018/11/18)